

فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية
 دورة عام ٢٠١٩
 نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٩
 البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
 توحيد الأسماء الجغرافية على الصعيدين الوطني
 والدولي: جمع الأسماء والمعالجة من قبل المكاتب
 والسلطات الوطنية والمعالم التي تتجاوز نطاق
 السيادة والتعاون الدولي

تقرير منغوليا

موجز**

أنشئت لجنة معنية بالأسماء الجغرافية المنغولية في عام ١٩٢٥ في الأكاديمية المنغولية للعلوم، وكتبت هذه اللجنة الأسماء الجغرافية باستخدام أحرف اللغة المنغولية التقليدية. وأدى هذا العمل إلى نشر كتاب عن الأسماء الجغرافية المنغولية الحديثة.

وعلى الرغم من أن الشعب المنغولي يستخدم بانتظام أسماء جغرافية للمناطق المحمية والمقدسة وينقل الأسماء إلى الجيل التالي، فإن العديد من الأسماء الجغرافية تغير مع مرور الزمن. ويستفيد البدو الرحّل من الأسماء الجغرافية أكثر مما تستفيد منها المجتمعات المحلية التي لديها نمط للعيش لا يقوم على الترحال، ومن الأهمية بمكان الحفاظ على الأسماء الأصلية.

وقد أصدر مجلس الوزراء المنغولي في عام ١٩٤٨ قراراً يحظر إجراء تغييرات عشوائية في الأسماء الجغرافية، كما أصدر في عام ١٩٦١ قراراً آخر بإنشاء لجنة في هذا السياق. وتم تكليف الوحدات الإدارية المحلية باستعادة وجمع الأسماء الجغرافية في مناطق كل منها.

* GEGN.2/2019/1

** أعد التقرير الكامل وكالة إدارة الأراضي وتنظيمها، والجيوديسيا ورسم الخرائط، في منغوليا. وسيتاح التقرير على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/geoinfo/UNGEGN/1st_session_UNGEGN.html، باللغة التي قدم بها فقط، بوصفه الوثيقة

الوثيقة GEGN.2/2019/84/CRP.84



وأُنشأ مجلس الوزراء، في قراره رقم ٢٨٠، بشأن استعادة الأسماء الجغرافية وتنظيمها، اللجنة الدائمة المعنية بالأسماء الجغرافية. ووفقاً للقرار، كُلفت الإدارة الحكومية للجيوديسيا ورسم الخرائط بجمع الأسماء الجغرافية في جميع أنحاء البلد من أجل الحفاظ عليها ومنع حدوث تغييرات عشوائية فيها. وبغية تنفيذ القرار، أجرت هذه الإدارة دراسات ميدانية في جميع أنحاء منغوليا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ وسجلت ٣٨٨ ٢٤٢ اسماً جغرافياً.

واعتمد البرلمان المنغولي في عام ١٩٩٧ قانون الجيوديسيا ورسم الخرائط الذي تنظم المادة ١١ منه مسائل الأسماء الجغرافية. ووفقاً لهذا القانون، أصدرت الإدارة المذكورة قائمة تضم ٨٠٥ ٢١٤ اسماً جغرافياً، وافق عليها البرلمان في القرار رقم ٤٢ لعام ٢٠٠٣.

وأعدت الإدارة مقترح مشروع وحصلت على الموافقة من وزارة البناء والتنمية الحضرية في عام ٢٠١٧ لإجراء عملية تحقق ميدانية من الأسماء الجغرافية بهدف رسم خريطة بمقياس ١: ٢٥٠٠٠٠ لإقليم منغوليا بأكمله في إطار العمل في كافة أرجاء البلد على إجراء عمليات تحقق ميدانية من الأسماء الجغرافية المحددة في خطة التنفيذ لخطة العمل الحكومية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

غير أنه لا توجد مخصصات في الميزانية لتمويل هذا النشاط في قانون الموازنة الحكومية لعام ٢٠١٩. وفيما يتعلق بالقرار البرلماني المذكور أعلاه، أصدر الرئيس المنغولي المرسوم رقم ١٨٦ في عام ٢٠١٧ لحماية الأسماء الجغرافية وكلف حكام كل وحدة إدارية بتنفيذ المرسوم.

وفي ضوء ما سبق، تقوم وكالة إدارة الأراضي وتنظيمها، والجيوديسيا ورسم الخرائط بإنشاء المجلس الوطني المعني بالأسماء الجغرافية بهدف حماية الأسماء الجغرافية، والتشجيع على الاستخدام المنتظم للأسماء الجغرافية المنغولية الأصلية، وتحديد السياسة الحكومية بشأن الأسماء الجغرافية، وإنشاء هيكل مؤسسي لتنفيذ هذه السياسة. وفي الوقت الراهن، تقوم الوزارات والوكالات المعنية باستعراض مشاريع الوثائق.

وفي عام ٢٠١٧، شرعت الوكالة في تنفيذ الأعمال المتصلة بإنشاء قاعدة بيانات متكاملة بشأن الأسماء الجغرافية، ووافق رئيس الوكالة على التصميم في القرار رقم A/202 لعام ٢٠١٨. ويجري حالياً إنشاء قاعدة بيانات متكاملة بشأن الأسماء الجغرافية، تتضمن ثلاث فئات رئيسية (طبيعية وبشرية وإدارية) و ١٥ فئة فرعية تحتوي على ٢١٤ ٠٠٠ اسم.